

المناخ المناسب للتغير

إعلان اللجنة المعنية بتغير المناخ والتنمية^(١)

إن التنمية المستدامة يمكن تحقيقها ولكنها معرضة للخطر. فآزمات كوكبنا - تغيّر المناخ بسرعة، وتدهور النظم الإيكولوجية، وشحة كل من الغذاء والماء والطاقة - ستستمر بعد الهبوط الاقتصادي الخطير الذي يستأثر الآن باهتمام قادة العالم ويؤثر على الناس في كل مكان من العالم. ومن الممكن أن تنحسر بعض الآزمات، ولكن الضرر الذي يلحق بالمناخ وبالنظم الإيكولوجية التي تحتوي على جميع أشكال الحياة وتدعمها قد لا يكون قابلاً للإصلاح ويساهم مساهمة سلبية في الازدهار الاقتصادي. ومن الضروري أن تتكيف البلدان جميعها مع هذا الواقع. فنحن جميعاً في هذه المحنة سوياً. والطريقة التي تستجيب بها الدول للركود العالمي يمكن أن توفر أساساً لمسار جديد للتنمية يبدأ في التخفيف من حالات الطوارئ المتشابكة التي يشهدها كوكبنا.

ويبدو أن اهتمام المجتمع الدولي بنظام المناخ المتداعي أقل من اهتمامه بالمؤسسات المالية المتداعية. فهو يتردد في الحديث عن الملايين اللازمة من أجل التكيّف مع تغيّر المناخ، ولكنه يقوم بتعبئة البلايين من أجل الأزمة المالية. وفي مواجهة أزمة عالمية، تواجه الدول خطر الإنكفاء على نفسها والتركيز على الشواغل الضيقة، وهو ما سيشكل خطأً يسجله التاريخ.

ومع ذلك فإن المناخ الذي تقوم عليه الحضارة الإنسانية يتغيّر بسرعة أكبر مما كنا نتصور قبل ٢٠ عاماً، بل حتى قبل عامين. ويتسارع التغيّر وسوف يؤثر على النمو الاقتصادي في المستقبل ويعمّق الفروق الاقتصادية.

١ أنشأت الحكومة السويدية اللجنة المستقلة المعنية بتغيّر المناخ والتنمية في أواخر عام ٢٠٠٧. وتتكون اللجنة، التي ترأسها غونيل كارلسون وزيرة التعاون الإنمائي الدولي السويدية، من ١٣ عضواً من بلدان من جميع المناطق. وهم يمثلون منظمات دولية وإقليمية، وكذلك قطاع العلوم وقطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويجب أن نستجيب لذلك بالتخفيف من الآثار، أي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإيجاد مسارات للتنمية لكل بلد تكون منخفضة الانبعاثات الكربونية، ومسارات للتنمية تمثل حقاً وضرورة على حد سواء.

ولكن الانبعاثات التي حدثت في الماضي تسبب فعلاً في حدوث تغيير سريع؛ ومن ثم يجب أن نتكيف مع تغيير المناخ، من أجل أجيال الحاضر والمستقبل. وإجراءات التكيف يمكن أن تحفز التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤثر الأزمات على الجميع، ولكنها تلحق أشد الضرر بمن هم الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. وهناك بالفعل ضحايا لأزمة المناخ.

ويتيح تغيير المناخ أيضاً للبشرية فرصة تاريخية لجعل التنمية أكثر قابلية للاستدامة، بحيث تشمل اقتصاداً ذا انبعاثات كربونية منخفضة وتتصدى للمخاطر التي يطرحها تغيير المناخ. وهو يتيح فرصة لبث الثقة وللتعاون من أجل تحسين إدارة جميع الأزمات، وإقامة سوق على أساس الحقائق الإيكولوجية فضلاً عن البيانات الاقتصادية، وإعادة تحديد الطريقة التي نقيس بها النمو والرخاء. وهو يتيح فرصة لاستحداث مصادر طاقة متجددة من أجل النمو، بحيث يوفر للضعفاء موارد من أجل اكتساب القدرة على التكيف والحد من مخاطر الكوارث. وتتيح الاستجابات لتغيير المناخ فرصة لمعالجة الإنصاف المتأصل في عملية المناخ ولإيجاد إنصاف داخل الأمم وفي ما بين الأمم وبين الأجيال.

وقد ركزت هذه اللجنة اهتمامها في المقام الأول على التكيف كعنصر هام من عناصر التنمية البشرية. وكان لدينا إقرار بقدرة شعوب وأسر كثيرة على استخدام ما لديها من معرفة وخبرة متعمقة للتكيف بفعالية، عند حصولها على إشارات ملائمة ودعم ملائم. وينصب تركيزنا على تمكين أشد الناس والبلدان فقراً من تحسين قدرتهم على التأقلم مع مستقبل غير مضمون، للحد من التأثيرات السلبية، واستغلال التأثيرات الإيجابية. والتكيف حاسم الأهمية أيضاً لأن ملايين من الأرواح وسبل كسب العيش معرضة للخطر ولأن البلدان والمناطق التي لا تتكيف ستساهم في انعدام الأمن العالمي، مثلاً من خلال انتشار المرض، والصراعات حول الموارد، وتدهور النظام الاقتصادي.

وقبل سبعة عشر عاماً اتفق العالم على ضرورة تقديم الأغنياء يد العون إلى الفقراء في التكيف وجعل تلك الضرورة التزاماً تعاهدياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وقد أصبحت الآن الأدلة أقوى، والمبررات الأخلاقية قاطعة، والأهمية السياسية ملحة. إذ لا يمكن أن يكون هناك اتفاق عالمي بدون وجود مساعدة من أجل التكيف، وبسبب طبيعة الآثار المناخية فإن الأمن العالمي سيقبل كثيراً بدون تلك المساعدة. وسيصبح العالم مكاناً أسوأ بالنسبة للجميع إذا لم نف هذا الالتزام التعاهدي.

ويتعلق التكيف بأشكال التنمية التي تحدد فيها القدرة على إدارة المخاطر إحراز تقدم. ومن ثم فإن

التكيف هو أكثر كثيراً من مجرد بذل جهود إنمائية تحسّن المناخ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية. فهو يتطلب عملاً، وتمويلًا إضافيًا، وتعاونًا عميقاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء داخل الدول. وهو يتطلب تنمية مستدامة: تلبية احتياجات الحاضر بطرائق لا تعرّض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها.

المسؤوليات، والالتزامات، والقيادة

لقد نشأت أزمة ثقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، مما أعاق العمل المشترك الضروري. وهذه الأزمة تضرب بجذورها في عدم الاعتراف الكامل بمبدأ 'الملوث يدفع' في المفاوضات المتعلقة بالمناخ وفي الحوار السياسي. وهي نتاج عقود من عدم الوفاء بالتزامات في مجالي التنمية والتجارة، وهي أيضاً نتاج مخاوف من عدم بذل البلدان النامية التي تتزايد الانبعاثات منها بسرعة جهوداً كافية لكبح تلك الانبعاثات. ومن الممكن التخفيف من حدة أزمة الثقة عندما تفي البلدان الصناعية بالتزاماتها. أما البلدان النامية فمن اللازم، من جانبها، أن تكفل شفافية إدارة الأموال وتمكين مجتمعاتها. وأسباب وتأثيرات تغيّر المناخ تفصل بينها آلاف الأميال والقرون. وقد تحدّث العلم: وتلزمنا الآن الإرادة السياسية للعمل. وعلى وجه الخصوص، تلزم قيادة قوية وقادرة للتغلب على أزمة الثقة الحالية ولساعدتنا جميعاً على أن نكون على مستوى مسؤولياتنا إزاء أجيال الحاضر والمستقبل. وستتطلب هذه القيادة اعترافاً بالإلحاحية، واستعداداً لقبول الحقيقة العلمية، ومنظوراً طويلاً الأجل، وإجراءات جماعية.

التنمية المستدامة

في نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى تنمية مستدامة، بما في ذلك التحرك بسرعة صوب اقتصاد عالمي تقل فيه انبعاثات الكربون. ومن الضروري وجود فرص جديدة للاستثمار في النمو الأخضر للاستجابة لاحتياجات تغيّر المناخ العاجلة والمتزايدة. والتنمية التي يمكن أن تدوم في عالم يتغيّر بفعل المناخ يجب تمكينها ببناء قدرة الناس على التكيف وبتحديد إجراءات التكيف الفنية الملائمة. والقدرة التكيفية تنجم عن انخفاض الفقر وعن التنمية البشرية. وتتطلب إجراءات التكيف وجود البنية التحتية المؤسسية التي تجلبها التنمية. ويجب أن يكون العمل سريعاً وعلى نطاق كبير ومركّزاً ومتكاملاً عبر الانقسامات القطاعية.

- ▶ السرعة: عدم تبيد أي وقت: فتغير المناخ يحدث بسرعة أكبر مما تنبأ به العلم.
- ▶ النطاق: فأعداد متزايدة من الناس معرضون للخطر؛ ويجب أن تكون الاستجابات مضاهية لحجم هذا التغيير.
- ▶ التركيز: إدارة المخاطر، وبناء قدرة من هم أشد فقراً على الصمود، وتعزيز وظائف النظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها.
- ▶ التكامل: توحيد قضايا البيئة والتنمية وتغير المناخ، وإدارة أوجه التآزر بين التخفيف من الآثار والتكيف.

الحوكمة

إن بناء قدرة تكيفية يتطلب انتقال الأموال الدولية بكفاءة للتصدي للآثار المحلية. ويلزم للتكيف الفعال وجود ديمقراطية تشاركية، ومؤسسات تعمل، وشفافية على جميع المستويات. ويحتاج الناس المعرضون للخطر إلى مساحة ديمقراطية وسياسية كي يتمكنوا من توعية أنفسهم والتعبير عن آرائهم وشواغلهم. وهم يحتاجون إلى أسواق تعمل لصالحهم بحيث يتسنى لهم الاتجار وبناء أصولهم الإنتاجية. وهذا معناه أن وجود حكومة خاضعة للمساءلة ومسؤولة أهم الآن مما كان في أي وقت من قبل.

وأفضل سبيل لإدارة التكيف هو إدارته من خلال اتساق السياسات ومن خلال التنسيق والتعاون في ما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي تطبيق مبدأ تفويض السلطات عند التعامل مع التكيف. فالتأثيرات محلية وسياقية. وسيقع معظم المسؤولية على الحكومات المحلية والوطنية، المدعومة بإجراءات دولية من أجل توفير القدرات والموارد الملائمة.

ويجب أن تصبح الحماية الاجتماعية - لا سيما تحويلات الموارد المباشرة والتي يمكن التنبؤ بها إلى الفقراء - سمة معيارية عند بناء القدرة التكيفية لدى الأسر المعيشية والأفراد الأشد ضعفاً. وهي ستضمن الحد الفعال من مخاطر الكوارث بالنسبة لمن هم أشد ضعفاً.

وقد لعبت المرأة ولعب الرجل تقليدياً أدواراً مختلفة في النشاط الاقتصادي وفي إدارة الموارد الطبيعية. وينبغي أن تكون هناك مساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، بحيث يتمكنان من استخدام قدراتهما المختلفة استخداماً كاملاً، ويجب إيلاء اهتمام لاحتياجات من يكون الأشد ضعفاً، حيثما اختلف تأثر كل منهما عن الآخر.

المؤسسات

تجري من خلال المؤسسات عملية الوساطة بشأن القدرة التكيفية للناس والمجتمعات المحلية. ونشر المعلومات، وبناء المعارف، والتعبير عن الاحتياجات، وضمان المساءلة، وتبادل السلع والخدمات، وتحويل الموارد هي كلها أمور تلزم من أجل التكيف وهي كلها توجهها المؤسسات وتجري من خلالها. وفي عالم لا يوجد فيه يقين، لا يمكن أن يكون التكيف فعالاً بدون وجود منظمات ومؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

ويجب أن تكون للأسر والأحياء والمجتمعات المحلية ومؤسساتها المحلية صلات فعالة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تساعد على تحديد الأطر وتوفر الكثير من الوسائل التي تتكيف في إطارها وبها الأسر والأحياء والمجتمعات المحلية ومؤسساتها المحلية.

وتتطلب تحديات القرن الحادي والعشرين مؤسسات مناسبة للقرن الحادي والعشرين. فمؤسسات اليوم يجب أن تكون قادرة على إدارة المنافع العامة، مع إشراكها القطاع الخاص. ويجب أن يكون أصحاب المصلحة هم القوة المحركة لها، وبحيث تنقل الموارد بكفاءة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي. ويجب أن تكون حلالة مشاكل، وتقدر قيمة النظم الإيكولوجية في التعامل مع تغير المناخ. وباستطاعتنا، على المدى القصير، أن نستخدم المؤسسات القائمة لنشر الموارد المالية، وأن نعدّل هذه المؤسسات لكي تدير المعرفة والخدمات وإدارة أفضل. أما على المدى الأطول، عندما يزيد التمويل ويتسع نطاق جداول الأعمال، فقد يلزم وجود مؤسسات جديدة. وسيميز تطبيق مبدأ تفرّع السلطات، المذكور أعلاه، ما بين المسؤوليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

المستوى المحلي

إن المؤسسات المحلية تعرف مجتمعاتها المحلية وينبغي أن تكون لديها المسؤولية الرئيسية عن تحديد الفقراء والضعفاء ودعمهم في بناء مستوطنات ريفية وحضرية مأمونة. وينبغي أن تكفل هذه المؤسسات وصول نشر المعلومات المناخية إلى من هم أشد فقراً وأكثر ضعفاً من خلال خدمات الإرشاد الملائمة.

المستوى الوطني

يتطلب التكيف وجود آليات تشمل جميع أشكال التنظيم القطاعي الحكومية. وينبغي أن تجري من أعلى مستوى سياسي وتنظيمي قيادة تنسيق السياسات الوطنية لأغراض التكيف، والحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية البشرية. فتغيّر المناخ يمثل تحدياً يفوق بكثير قدرة أي وزارة منفردة على التصدي له وذلك لأنه يتطلب تنسيقاً في ما بين قطاعات متعددة.

ويقدم تقريرنا أمثلة مشجعة. ويجب إشراك جميع القطاعات الوطنية في الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وتحمل الحكومات جميعها مسؤولية عن حماية مواطنيها الأشد فقراً والأشد ضعفاً. والنتائج المناخية ستؤثر على أعداد متزايدة من الضعفاء. ولذا يلزم أن تكون الحكومات مستعدة بشبكات أمان اجتماعي ملائمة. وفي البلدان النامية، يلزم دعم تقني خارجي لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن هذه النظم، وينبغي أن تتعاون المنظمات الوطنية والدولية في هذا الجهد. وتمثل المجتمعات المحلية في الدول الهشة تحديات. وتحمل المنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي مسؤولية خاصة عن دعم تلك المجتمعات وتوجيه الموارد إليها عن طريق المنظمات التقليدية وغير الرسمية.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، يجب على الحكومات الوطنية أن تتعامل مع وكالات متعددة تقدم المساعدة، تحاول جميعها أن تثبت لربائنها أنها تتخذ إجراءات فعالة. ولذا فإن الاستجابة لتغير المناخ تجعل المبادئ المترسخة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا - الملكية، والمواثمة، واستخدام النظم القطرية، وتقسيم العمل - أكثر أهمية.

وينبغي للحكومات أن توفر إطاراً تمكينياً على صعيد السياسات يغطي وظائف الإدارة والتخطيط وتقديم الخدمات للتكيف التي تيسر وتدعم الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي أن تكفل الحكومات أن تكون هناك موارد وقدرة تقنية مضاهية للمسؤوليات الإدارية المسندة.

ومن اللازم أن تستثمر الحكومات المزيد في المعلومات المتعلقة بالمناخ والأرصاد الجوية، والرصد الفيزيائي الحيوي، والإنذار المبكر، مع إدماج هذه البيانات في التخطيط لديها.

المستوى الإقليمي

في حالات كثيرة سيتيح التنسيق الإقليمي أفضل الفرص للتعامل مع هذه القضايا. وينبغي أن تحدد المنظمات الإقليمية القيمة المضافة، وتحلل الدروس المستفادة، وتكفل توفير المعلومات بشأن التجارب والأنشطة الجارية.

وثمة حاجة إلى معالجة تغير المناخ على مستوى أحواض الأنهار والمناطق الزراعية - الإيكولوجية - مما يزيد من أهمية الوكالات الإقليمية. وينبغي أن تصبح تلك الوكالات أكثر ابتكاراً في مساعدة البلدان على إنتاج معلومات ومعارف إقليمية بشأن المناخ، وتصميم نُظم مشتركة للإنذار المبكر بشأن أحوال الطقس المتطرفة، وإدارة موارد المياه المشتركة، ومكافحة الأمراض المعدية الإقليمية، وتطوير وإقامة نظم مختلفة للإدارة الزراعية ولإدارة النظم الإيكولوجية.

المستوى الدولي

توفّر الساحة الدولية فرصاً كبيرة لاتخاذ إجراءات هامة من قبيل أسواق الكربون ونقل التكنولوجيا. ولكن بالنظر إلى أن التكيف يستند بصفة رئيسية إلى الإجراءات المحلية، يجب على المنظمات الدولية أن تصبح أكثر مهارة في الوصول إلى المستوى المحلي مباشرة ومن خلال الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية.

والتكيف والتخفيف من آثار تغيّر المناخ يتطلبان كلاهما وجود شبكة معرفية محسّنة، تتسم بقدر أكبر كثيراً من الاستثمار في توليد المعرفة ونشرها وتبادلها. ومن المهم على وجه الخصوص بناء المعرفة العلمية والقدرة على إجراء البحوث بشأن تغيّر المناخ في البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي أن تواصل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ تقاريرها التي تصدرها أربع مرات سنوياً، ولكنها ينبغي أيضاً أن تركز على التحوّل السريع في النتائج التي تتوصل إليها البحوث التي يستعرضها النظراء وعلى نشرها، لا سيما إلى البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي أن تكون المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مجهزة لخدمة هذه الطلبات الجديدة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ.

وينبغي أن تشارك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ مشاركة أنشطة مع المؤسسات القائمة الأخرى (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومؤسسات البحوث) حرصاً على وصول المعارف والمعلومات المتعلقة بتغيّر المناخ إلى المستعملين في الوقت المناسب، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وينبغي أن تركز أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ على النقاش ووضع السياسات على الصعيد الحكومي الدولي، لا على الوظائف التنظيمية أو المالية أو التشغيلية. ومن الممكن إسناد الخدمات التنظيمية، والتوسع في نطاق الاتجار بالكربون، وتوفير توجيه عالمي عام (كشيء منفصل عن التوجيه السياسي) إلى مؤسسة تنظيمية جديدة توفّر أيضاً بفعالية لأقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى أسواق الكربون.

والفجوة المعرفية المتعلقة بالتكيف هي فجوة واسعة، ولكن يجري إنشاء شبكة معرفية متنامية. ويجب أن توفر الأمم المتحدة مركز تنسيق للمعرفة ذات الصلة بالأمم المتحدة في ما يتعلق بتغيّر المناخ، و"توحيد الأداء" داخل البلدان النامية، بحيث تقدّم المشورة بشأن قضايا تتدرج من إدارة المياه والمحاصيل إلى التأمين والحد من مخاطر الكوارث.

وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (بما في ذلك المجتمع المدني) والحكومات سوياً للقيام على نحو سريع وكبير بتوسيع نطاق النظم الوطنية والإقليمية والدولية والاستجابة للكوارث والتأهب لها. وينبغي أن يكون لدى النظام الجديد آلية احتياطية تعمل تلقائياً في حالة حدوث كارثة كبيرة، مما يكفل سرعة الاستجابة. وينبغي أن تيسّر الانتعاش من خلال التركيز على الحد من القابلية

للتأثر؛ وتشجيع التحويلات المتعلقة بالمخاطر، بما يشمل التحويلات الاجتماعية ومنتجات التأمين؛ والاستثمار في إكساب الموظفين القدرة على الإبداع والقدرة على التعامل مع المفاجآت. وينبغي أن تعزز القدرات الوطنية والإقليمية.

ولا تنسق وكالات الأمم المتحدة استجاباتها لتغيّر المناخ تنسيقاً فعالاً. وينبغي أن تدعم الحكومات الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز التنسيق في ما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ونحن نحث الأمين العام على مواصلة إبقاء القضايا المتعلقة بتغيّر المناخ على قمة جداول الأعمال الحكومية والمتعلقة بالحكومة، مع تشجيع الإرادة السياسية والمحافظة عليها. وينبغي أن يُشرك الأمين العام أصحاب الشأن ويحدد الأولويات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وتتعترف اللجنة بقيادة الأمين العام وتحثه على أن يعقد، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، اجتماعاً لفرقة عمل رفيعة المستوى ومستقلة لتعبّر عن رؤية للتنمية تحقق الأهداف المتعددة المتمثلة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، والتكيف معه، وتلبية الاحتياجات البشرية. وينبغي أن تحتل مكانة عالية على جدول أعمال تلك الفرقة الصلات بين الأزمات العالمية المختلفة وكفاية السياسة العامة العالمية والحكومة العالمية في التعامل معها في آن واحد.

التمويل

إن الموارد ضرورية ولكن إجراء التكيف بطريقة صحيحة لا يتعلق بالنقود فقط. فاتباع نهج جديد في ما يتعلق بالتنمية وإصلاح مؤسساتنا من شأنها أن يوفر نوع الحوافز اللازمة لاتخاذ إجراءات أكثر تكيفاً. والتحوّل إلى اقتصاد أخضر منخفض الانبعاثات الكربونية يمكن أن يدعم الانتعاش العالمي بتهيئته فرص عمل جديدة عبر نطاق واسع من الصناعات ولكنه سيكفل أيضاً خدمات النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها العالم، لا سيما القدرة التكيفية لمن هم الأشد فقراً. وفي هذا السياق، يوفر خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات آلية واعدة لتحقيق منافع التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه ومنافع اقتصادية في آن واحد مع إدامة خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية.

وتلزم أموال الآن، وسيلزم المزيد منها في المستقبل لمساعدة البلدان النامية على التكيف. وربما كانت التكلفة المقدّرة لذلك أعلى مما يُنْفَق حالياً على المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن تغطية هذه التكلفة ما زالت غير مضمونة. ومن ثم فإننا نحتاج إلى اتباع نهج متدرج يتيح لنا أن نستثمر مع تحسّن معارفنا وفهمنا بشأن آثار تغيّر المناخ واحتياجات التكيف معه.

ويجب إدارة ثلاث قضايا رئيسية لتوفير التمويل على النحو السليم: تعبئة الموارد، وإدارة الموارد، وتخصيص الموارد.

أولاً، تعبئة الموارد. تحت اللجنة الجهات المانحة على احترام التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. فهذا من شأنه أن يحسّن القدرة التكييفية للبلدان. وينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية الآن لتلبية الاحتياجات العاجلة وللبدء في تدير أشكال أخرى من التمويل. وعلى المدى الطويل، ستكون موارد التكيف هي مزيج من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد. وينبغي أن تستوفي موارد التمويل غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المعايير التالية: أن تكون إضافية، وكافية، ويمكن التنبؤ بها، وممكنة سياسياً.

ونحن نعني بأن تكون تلك الموارد إضافية كونها إضافية بالنسبة للالتزام بدفع ٠.٧٪ من إجمالي الدخل القومي كمساعدة إنمائية رسمية. وينطبق مفهوم كون الموارد إضافية على جمع أموال ولكنه لا يصف الكيفية التي يجب بها إنفاق الأموال الإضافية. وتشدد اللجنة على أهمية الشفافية في التمويل، ولذا فإنها تحت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على اقتراح مؤشر ملائم لتمويل التكيف لكي تستخدمه الجهات المانحة عند الإبلاغ عن مساهماتها المالية. فهذا سيتيح تتبّع الموارد الإضافية المخصصة للتكيف.

ثانياً، إدارة الموارد. ترى اللجنة أن تكاثر عدد صناديق التكيف يمثل إشكالية؛ فهو يتسبب في مشكلة اتساق ويفرض ضغطاً على قدرة البلدان النامية على الإدارة. وينبغي عدم إنشاء أي صناديق جديدة أخرى لأغراض التكيف.

وينبغي أن تكون آليات التمويل القائمة فعالة وكفوءة ومنسقة جيداً وميسورة المنال بالنسبة للجهات الفاعلة على مختلف المستويات. وينبغي أن تستوفي المعايير التالية: الحوكمة الشفافة والمتوازنة؛ وخضوع البلدان الصناعية والبلدان النامية للمساءلة؛ وتحريك الطلب لها، مع إشراك المستفيدين أثناء تحديد البرامج وتعريفها وتنفيذها؛ وإناطة إدارة الشؤون المالية بأدنى مستوى من مستويات الحوكمة الفعالة؛ ووجود تقييم ورقابة مستقلين.

ثالثاً، تخصيص الموارد. ينبغي أن يأخذ هذا في الاعتبار القابلية للتأثر بتغير المناخ وينبغي أن يستخدم في المرحلة الأولى القنوات القائمة لتنفيذ البنود ذات الأولوية العالية في برامج العمل الوطنية للتكيف، كما تحددها البلدان. وينبغي أن يتمثل الهدف في إدماج أنشطة التكيف ضمن عمليات التخطيط والميزنة الاعتيادية في البلدان.

نهج من خطوتين

بالنظر إلى أن إنشاء آليات جديدة قد يؤخر العمل الضروري، فإننا نوصي بنهج من خطوتين لتعبئة "أموال جديدة وإضافية لأغراض التكيف في البلدان النامية". ونهج الخطوتين هذا يرمي إلى التخفيف من حدة أزمة الثقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. فهو يوفر مساعدة فورية لأشد

الناس فقراً مع إحراز تقدّم صوب اتباع نهج طويل الأجل لتمويل التكيف في سياق اتفاق جديد بشأن تغير المناخ.

وكخطوة أولى، نحن نحث البلدان المانحة على تعبئة ما يتراوح من بليون إلى بليونين من الدولارات الأمريكية (ولكن لا على حساب البرامج الحالية التي تموّل من المساعدة الإنمائية الرسمية) لمساعدة البلدان الضعيفة وذات الدخل المنخفض (لا سيما في أفريقيا) ودول جزرية صغيرة مختارة (يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن مستوى معين)، وهي بلدان ودول تعاني فعلاً من آثار تغيّر المناخ. أما الخطوة الثانية فهي إقامة آلية تمويل فعالة لأغراض التكيف من خلال إجراء مفاوضات بشأن المناخ. وليس من المرجح أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية والأموال العامة الأخرى الموارد الكاملة اللازمة لتمويل جهود التكيف في جميع البلدان النامية على المدى الطويل. وتتفاوت تقديرات الاحتياجات تفاوتاً كبيراً.

والرسائل الرئيسية لتقريرنا هي أن التكيف سيكون ممكناً ومجدياً بالنسبة لتكاليفه، وأن التكاليف سترتفع لمدة عقود أو قرون وأن التكاليف ستتسارع مع استمرار الفشل في التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

وبينما يلزم مزيد من العمل لتحسين تقدير هذه الاحتياجات، ثمة خيارات واعدة مقترحة لجمع الأموال. وبعضها يمكن أن يجمع مبلغاً إضافياً يتراوح من ٥ بلايين إلى ١٥ بليون دولار سنوياً - وهو أدنى مدى للاحتياجات المقدرة.

ونحن نحث الحكومات على اعتماد الآليات التي توفر موارد إضافية، ويمكن التنبؤ بها، وتكون ممكنة سياسياً، ومنصفة بالنسبة لجميع الجهات المانحة والجهات المستفيدة، وتحترم مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة.

فرصة أفضل

في سياق عملنا، اجتمعت اللجنة المعنية بتغيّر المناخ والتنمية وسلطات حكومية وبمواطنين مجاهدون في التصدي لتأثيرات تغيّر المناخ في كمبوديا ومالي وبوليفيا. ونحن نقدم هذا الإعلان والتوصيات الواردة فيه كمساهمة في مسار التنمية المستدامة الذي يقتضيه تغير المناخ. ونحن نقدمه لكي ينظر فيه القادة السياسيون من أجل اجتماع كوبنهاغن المعني بالمناخ وما بعده. وتتحمل الحكومات جميعها مسؤوليات نحو أشد مواطنيها ضعفاً. والموارد التي تجري تعبئتها للتخفيف من تغيّر المناخ وللتكيف معه يجب أن تكفل جميعها حقوق أولئك المواطنين، وصوتهم، وأمنهم.

وبعد ٢٠ عاماً لن يحكم علينا الجيل المقبل من خلال أشكال الترتيبات التي نتخذها للحد من الانبعاثات المسببة للاحتراق العالمي ومساعدة ضحايا تغيير المناخ، بل سيحكم علينا بالأحرى من خلال ما إذا كانت هذه الترتيبات قد أثبتت فعاليتها. وإذا فشلنا، فإن حياة ذلك الجيل ستكون أسوأ وستكون محدودة بدرجة أكبر. أما إذا نجحنا، فسنكون قد أتمنا لذلك الجيل فرصة أفضل على الأقل.

Commission on Climate Change and Development

Fredsgatan 6, SE 103 39 Stockholm, Sweden, info@ccdcommission.org, www.ccdcommission.org